

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

3-5 كانون الأول / ديسمبر 2016

الورقة المرجعية

يتناول منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الثالثة التي تعقد هذا العام في الفترة بين 3 - 5 كانون الأول / ديسمبر 2016، قضية داخلية محورية هي التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، فيما تستمر تحديات البيئة الخارجية عنوانًا رئيسًا ثانيًا دائم الحضور في أعمال المنتدى.

المحور الأول: التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

في ظل الانخفاض الكبير الذي تشهده أسعار النفط، وتأثيراتها الكبيرة في موازنات دول مجلس التعاون، ومن ثم في خطط التنمية المختلفة التي اعتادت مستويات كبيرة من الإنفاق، تعود قضية التنويع الاقتصادي لتستأثر بالاهتمام، وتحل حيزًا كبيرًا من النقاش في دوائر الخبراء وصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

وبعد التنويع الاقتصادي من أكثر التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية إلهامًا، وأكثرها حضورًا اليوم. وعلى الرغم من أنّ هذه القضية لم تغب عن مجالات النقاش العام في دول الخليج العربية في ضوء الأزمات الكبرى في مجال أمن الطلب على الطاقة، إذ انخفضت الأسعار إلى مستويات متدنية جدًا في دورات اقتصادية عالمية عديدة، كان أبرزها تلك التي حدثت في منتصف الثمانينات وتكررت في آخر التسعينيات قبل أن تعود وتسيطر على المشهد الطاقوي العالمي منذ آخر عام 2014، فإنّ دول الخليج لم تحقق نتائج مهمة على صعيد تنويع اقتصاداتها المعتمدة بصفة مفرطة على النفط والغاز.

إذ لا تزال دول مجلس التعاون تعتمد على النفط على نحوٍ كبير. ففي عام 2014، مثل النفط ما نسبته 69% من مجموع صادراتها (تصل في الكويت إلى 94% وفي قطر 92% وفي السعودية 86%)، كما مثل 84% من مداخل ميزانيات دول مجلس التعاون، و33% من ناتجها المحلي الإجمالي (تصل في الكويت إلى 63%). صحيح أنّ نسبة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون سجّلت ارتفاعاً في السنوات القليلة الماضية، إلّا أنّ نموّ هذا القطاع وتوسّعه لا يزال مرتبطاً بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، بالقطاع النفطي ودورة أسعار النفط. وفي ضوء اعتماد القطاع الخاص أيضاً في جزء كبير من نشاطه الاقتصادي على الانفاق الحكومي والمشاريع العامة، واعتماد البنوك على تدوير أموال مصدرها النفط خصوصاً، واعتماد القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الصناعات البتروكيمياوية والألمنيوم وتحتية المياه والنقل الجوي وغيره، في المحافظة على قدرة تنافسية عالية على طاقة رخيصة ودعم حكومي، مما يجعل هذه القطاعات عرضة للتأثر بتعديل السياسات القائمة اليوم، وهي سياسات سيكون من الصعب الاستمرار فيها. وهذا يبرز أكثر مخاطر الاستمرار في الاعتماد على النفط والغاز مصدراً رئيساً للدخل القومي.

هذا الاعتماد الكبير على النفط والغاز يجعل اقتصاديات بلدان مجلس التعاون وخططها التنموية رهينة للتقلبات الحادة في أسعاره العالمية. وقد بدأ هذا جلياً مع الهبوط الشديد في أسعار النفط من مستوى يزيد عن 100 دولار في صيف 2014 إلى ما دون الـ 30 دولاراً مطلع عام 2016. وقد انعكس هذا بوضوح في العجز الذي ظهر في ميزانيات دول مجلس التعاون واضطرار أكثرها للسحب من الاحتياطي أو إصدار سندات (دين عام) لسد العجز.

وما يزيد الأمور تعقيداً أنّ الطلب على الطاقة الأحفورية التي تصدرها دول الخليج العربية تواجه تحديات كبيرة مستقبلاً، أبرزها التقدم في البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطياته الكبيرة في الصين، والولايات المتحدة، وكندا وأستراليا وغيرها. وعلى الرغم من أنّ الغاز الصخري لا يمثل بعدُ تحدياً خطيراً للمنتجين في تجارة النفط والغاز الطبيعي العالمية، فإنّ الإمكانيات التجارية لهذا المنتج يمكن أن تكون كبيرة في المستقبل، ما يشكل تحدياً جدياً لبلدان الخليج العربية. فضلاً عن ذلك تزداد إمكانية تنمية مصادر طاقة متجددة منافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية، ذلك أنّه تبذل جهود كبيرة اليوم لتطويرها. وفيما يساعد التطور التكنولوجي في رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة ويخفّض كمّيتها، تتغير أنماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، وتتجه نحو استهلاك أقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجّه نحو

النقل الجماعي، وترشيد استهلاك الطاقة في البيوت والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. بالتوازي، تزداد الضغوط لفرض قيود على الانبعاثات من الطاقة الأحفورية لحماية البيئة. وقد تجلّى ذلك أخيراً في التوصل إلى اتفاقية باريس حول المناخ آخر عام 2015، والتي قضت بفرض قيود على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفوق كل ذلك، تزداد معدلات الاستهلاك الداخلي في دول مجلس التعاون الخليجي من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز. كل هذه العوامل ستتعاكس سلباً على الطلب على النفط الأحفوري (نفط وغاز)، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومديدة في دول مجلس التعاون، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على تصدير النفط.

هذا الاختلال في أمن الطلب على الطاقة سوف يرافقه على الأرجح ظهور تصدعات في النظم الربعية التي تعتمد عليها دول الخليج لاكتساب الشرعية السياسية. وبعض دول مجلس التعاون الأقل ثراءً أو الأكثر سكاناً عرضة بصفة خاصة لمثل هذه التصدعات. فالمملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان، حيث إيرادات الدولة في تناقص، تبدو أقل استعداداً للتعامل مع التحديات الناشئة عن هذه المستجدات. فالاضطرابات في البحرين، والاحتجاجات التي تظهر وتخبو في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وحالات القلق في سلطنة عمان تمثل مؤشرات على أنّ جهد هذه الدول في الحفاظ على الشرعية السياسية من خلال السخاء المالي والاقتصادي قد تتأثر كثيراً، في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط، ما يعني أنّ الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لن يعود أمراً مسلماً به، ما يعزز الحاجة إلى تبني نمط تنمية مختلف، يقوم أساساً على التنويع الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، والخروج من نظم الربع التقليدية.

غير أنّ الاتجاه نحو تبني سياسات تشجّع على التنويع الاقتصادي لن يكون بالأمر الهين، إذ تواجه دول مجلس التعاون صعوبات إضافية في هذا المجال، بسبب محدودية الموارد الأولية من غير النفط والغاز، وندرة المياه وقلة عدد السكان، وهذا يقلص خيارات التنويع. فثمة قطاعات لا تستطيع فيها دول مجلس التعاون المنافسة، مثل تلك التي تعتمد على يد عاملة كثيفة أو مياه وفيرة، أو صناعات ذات كثافة رأسمالية وعلمية وقيم مضافة منخفضة. لكن من جهة أخرى، تمتلك دول مجلس التعاون مجموعة من المزايا التنافسية الناشئة عن امتلاكها لقدرات مالية كبيرة، ما يمكنها من تطوير قطاعات مختارة. كما يمكن الاستمرار في تنمية بعض القطاعات التي حققت فيها دول مجلس التعاون نجاحاً كبيراً مثل قطاع النقل الجوي، وتحولها إلى مركز تجاري

عالمي يعيد توزيع منتجات دول أخرى، ومركز مالي وعقاري وقطاع مقاولات راكم خبرات كبيرة في السنوات الأخيرة. هذا فيما يجب الاستمرار في البحث عن قطاعات جديدة وصناعات وخدمات جديدة لتنميتها.

بناءً على ما سبق، وإيماناً من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بأهمية موضوع التنويع الاقتصادي في مواجهة التحديات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الريعية العربية عموماً، والتي تتفاقم في ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط وظهور بدائل طاقوية مختلفة، ونزولاً عند رغبة الجزء الأكبر من الباحثين الخليجين الذين جرى مزج أرائهم في موضوع المنتدى هذا العام، قرّر المركز أن يكون موضوع "التنويع الاقتصادي" موضوعاً بحثياً رئيساً لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية في دورته الثالثة، والذي سيعقد في الفترة 3 - 5 كانون الأول / ديسمبر 2016. يطرح المنتدى على الباحثين الخليجين والعرب والأجانب المهتمين بموضوعه، المشاركة فيه بورقة بحثية قابلة للتحكيم، تعالج ما سبق من أفكار أو تطرح أفكاراً أخرى ذات صلة بالموضوع في إطار القضايا التالية:

القضية الأولى: التنويع الاقتصادي: السياسات والخطط والإستراتيجيات

- السياسات العامة للدولة الخليجية وعلاقتها بقضايا التنويع الاقتصادي.
- خطط التنويع الاقتصادي: الرؤى والأهداف والتشريعات.
- الإنفاق الحكومي على التنويع الاقتصادي: الاتجاهات، والبرامج، والنتائج.
- النظم الريعية ومخاطر الاستمرار في الاعتماد على موارد الطاقة الأحفورية.
- تكامل دول مجلس التعاون في دعم عملية التنويع (توحيد أنظمة السوق والاستثمار والعمل والنقد... إلخ).

القضية الثانية: التنويع الاقتصادي: الواقع والتحديات

- تجارب التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، والدروس المستفادة.

- الامكانيات المتاحة للتنويع (رأسمال، مواد أولية، خبرات، قوة عمل، أسواق قائمة أو محتملة) والقطاعات الممكنة.
- دور القطاع الخاص في التنويع الاقتصادي، وشروط تنمية هذا الدور.
- دور الاستثمارات الخارجية كمصدر للدخل، وصلاحياتها ومخاطرها المستقبلية.
- دور قطاع الطاقة في سياسات التنويع.

القضية الثالثة: التنويع الاقتصادي: المتطلبات والاحتياجات

- متطلبات سوق العمل في دول الخليج (واقع قوة العمل، سياسات سوق العمل، السياسات السكانية الحالية... إلخ) ومدى ملاءمتها لاحتياجات التنمية الاقتصادية المتنوعة.
- متطلبات التعليم والتكوين المعرفي للمواطن الخليجي.
- الثقافة السائدة (أنماط الاستهلاك، عادات العمل، الوعي بأهمية التنويع... إلخ)
- دور المرأة في تشجيع سياسات التنويع الاقتصادي.

المحور الثاني: تحديات البيئة الإقليمية والدولية

تستمرّ دول مجلس التعاون الخليجي في الاستئثار باهتمام كبير؛ نظراً لما تمثّله من ثقلٍ سياسي واقتصادي في المنطقة والعالم. لكنّ هذه الدول تواجه من ناحية أخرى تحدياتٍ غير مسبوقه على غيره من الأصعدة. إذ تبدو مكشوفة بالكامل أمام التهديدات الخارجية، ومحاطاً بها من الجهات الأربع سواء على صورة اضطرابات وفوضى في دول الجوار العربي، أو نتيجة ما طرأ على موازين القوى الإقليمية من تحولات خلال العقدین الأخيرين، وأدّت إلى تعاضم النفوذ الإيراني في شمال شبه الجزيرة العربية (الهلال الخصيب) وجنوبها (اليمن).

ويأتي ذلك في غياب أيّ نظام أمن إقليمي عربي أو حتى قوة عربية مؤثرة يمكن أن تعدل موازين القوى أو تمثل صمّامات أمن إقليمية في مواجهة طموحات إيران الإقليمية؛ فالعراق الذي طالما مثل حائط صدّ للنفوذ الإيراني، دمر الغزو الأميركي أركان قوته وحوله إلى دولة فاشلة يحكمها منطق الغلبة والمحاصصات الطائفية، قبل أن تكتمل مأساته بظهور تنظيم الدولة وسيطرته على نحو ثلث البلد. وأمّا سورية فقد تحوّلت من قطب إقليمي مهمّ إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، منذ أن قرّر نظام الحكم فيها دحر احتجاجات شعبه السلمية بالقوة. وأمّا مصر، فهي مشغولة بمشاكلها الداخلية الكبيرة التي تعاضمت بعد الانقلاب العسكري الذي أتاح المسار الديمقراطي.

وفي حين ينشغل العرب بمشاكلهم الداخلية ويتلاشى نتيجةً لذلك ثقلمهم في الإقليم، يزيد التقارب الإيراني - الأميركي من هواجس دول مجلس التعاون، وتترزع بسببه الثقة بكلّ الترتيبات الأمنية التي ظلّت قائمة في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت نفسه الذي نجحت فيه إيران في إبرام اتفاق مع القوى العالمية الكبرى بخصوص برنامجها النووي، سمح لها بالتخفف من عبء العقوبات الاقتصادية التي أثّرت فيها كثيرًا في السنوات الأخيرة، واجهت دول الخليج العربية تحدي العودة الروسية إلى المشرق العربي، والتي تمثّلت في التدخل العسكري المباشر في سورية، وتنسيقها مع إيران في دعم أطراف محلية، تؤدي نشاطاتها في الغالب الأعمّ إلى انهيار الدولة العربية، وسيطرة الميليشيات على مؤسساتها، والتحكّم في أجهزتها ومفاصلها.

وإذا كانت إيران تمثّل تحديّ "الدولة" الأبرز الذي يترتب على دول مجلس التعاون مواجهته، فقد برز تحدّي آخر "لادولتي" تمثّل في صعود تنظيم "الدولة الإسلامية" وسيطرته على أجزاء واسعة من العراق وسورية. لقد أدّى هذا التطوّر إلى إعادة ترتيب الأولويات أمام الفاعلين الإقليميين والدوليين على السواء؛ إذ تحوّل جزء من التركيز عن محاولة احتواء النفوذ الإيراني المتعاظم إلى محاولة احتواء نفوذ تنظيم الدولة وتهديده لترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى وخرائطها. في الأثناء، برز توجه أميركي نحو إعادة بناء نظام إقليمي جديد في المنطقة، يقوم على توازنات تغني عن التدخل العسكري الأميركي المباشر، وتحوّل دون هيمنة طرف إقليمي على المنطقة، ومن ثمّة تهديد المصالح الأميركية فيها. يفرض هذا التوجّه على دول الخليج العربية العمل على المشاركة في تحديد شكل هذا النظام الإقليمي وضمان مصالحها فيه، بدلاً من ترك الولايات المتحدة الأميركية والدول الإقليمية غير العربية تتفرد بصوغه وتشكيله، بما يتلاءم مع مصالحها وأهدافها وتصوراتها.

اقتصاديًا، مثلت ثورة الغاز والنفط الحجري تحديًا كبيرًا لموقع دول المجلس بوصفها مجتمعةً المنتج الأكبر للغاز والنفط في العالم. وقد دفع هذا التحول إضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين إلى انهيار أسعار النفط. وعلى الرغم من توجه الولايات المتحدة إلى التحول إلى أكبر منتج للطاقة الأحفورية في العالم خلال العامين المقبلين والتحول من مستهلك إلى مصدر في بعض القطاعات، فإن النفط العربي ظل العامل الأساس في تحديد سعر النفط عالميًا، كما أن تكلفته المنخفضة ستجعله دائمًا أكثر جاذبية وأكثر جدوى اقتصادية وأقل ضررًا من الناحية البيئية مقارنةً بأنواع أخرى من الإنتاج، مثل النفط والغاز الصخريين.

في الوقت عينه، يزداد اعتماد دول شرق آسيا، والتي تمثل اليوم قاطرة الاقتصاد العالمي وبحصة تبلغ نحو 50% من الناتج الإجمالي العالمي، على النفط والغاز العربيين؛ ما يفرض على دول مجلس التعاون إعطاء مزيد من الاهتمام لتتبع علاقاتها الاقتصادية والسياسية، والانتقال من مرحلة التركيز حصراً على العلاقات مع الغرب إلى تطوير العلاقات مع آسيا وغيرها من الدول التي تتطلع لتلبية احتياجاتها من الطاقة الرخيصة والمأمونة والبعيدة عن الابتزاز السياسي.

تأسيسًا على ما سبق، وانطلاقًا من التحديات الجسيمة التي تواجه دول مجلس التعاون في ظل تطورات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، يتم التركيز في محور تحديات البيئة الإقليمية والدولية على القضايا الرئيسية التالية:

القضية الأولى: أمن الخليج

- التحدي الإيراني وأمن دول مجلس التعاون.
- قضايا الأمن الإقليمي الخليجي بعد الربيع العربي.
- الاتفاقيات الأمنية مع القوى الدولية.
- أمن الطاقة وطرق إمدادها.

القضية الثانية: العلاقات مع القوى الكبرى

- الولايات المتحدة.

— أوروبا.

— روسيا.

القضية الثالثة: العلاقات مع القوى الصاعدة

— الدول الآسيوية الصاعدة: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

— دول أميركا اللاتينية: البرازيل والأرجنتين.

— أفريقيا

— القضية الرابعة: العلاقات مع القوى الإقليمية

— إيران.

— تركيا.

— باكستان.

القضية الخامسة: دول مجلس التعاون والنظام الإقليمي

— الأزمة السورية.

— الأزمة العراقية.

— الأزمة اليمنية،

— الأزمة الليبية.

— القضية الفلسطينية وعملية السلام.

القضية السادسة: السياسات الخليجية تجاه الفاعلين من غير الدولة

- حزب الله اللبناني.
- الإخوان المسلمون.
- تنظيم الدولة الإسلامية.
- الحوثيون.
- الميليشيات الشيعية في العراق.

الخطوات الإجرائية

تدعو اللجنة العلمية لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية أساتذة الجامعات والباحثين العرب إلى إعداد بحوثهم وتقديمها بشأن أحد المواضيع البحثية المتعلقة بالقضايا السابقة في محوري المؤتمر. يجري استلام ملخصات الأوراق البحثية المقترحة abstracts في موعد أقصاه 10 نيسان / أبريل 2016؛ على أن يوضح الملخص إشكالية البحث وأهميته والجديد الذي سيقدمه، مع إضافة قائمة بأسماء المراجع والمصادر المحتملة. يجري تسليم البحوث التي توافق عليها اللجنة العلمية، بحيث تكون قابلة للتحكيم ومراعية لمواصفات الورقة البحثية التي يعتمدها المركز، في موعد أقصاه الفاتح من أيلول / سبتمبر 2016.

للاطلاع على مواصفات الورقة البحثية، انظر:

<http://www.dohainstitute.org/release/2a0064b6-14e7-4074-8926-ea225480b85f>

تقوم اللجنة العلمية للمنتدى بإعلام الباحث بقرارها، أو النظر في مقترحات لتطوير جودة البحث، أو إجراء بعض التعديلات الضرورية المبررة من منظور علمي. يرجى توجيه المراسلات كافة إلى العنوان الإلكتروني

التالي: gulf.forum@dohainstitute.org.